

النظام السوري لا يزال يشكل تهديدا
عنيفا بربريا وعلى اللاجئين السوريين
عدم العودة مطلقا إلى سوريا

إخفاء قسري لـ 638 لاجئا بعد عودتهم
ومقتل 15 لاجئا عائدا بسبب التعذيب

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 15 آب 2019

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: النسبة العظمى من النازحين واللاجئين على الرغم من ظروفها الكارثية ترفض العودة إلى مناطق سيطرة النظام السوري

ثالثاً: أبرز انتهاكات قوات النظام السوري بحق اللاجئين العائدين

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شكّلت الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي وقعت في سوريا منذ بداية الحراك الشعبي نحو التغيير والديمقراطية في آذار/ 2011 ولا تزال مستمرة حتى الآن السبب المباشر والرئيس وراء تشريد ما يزيد عن نصف الشعب السوري ما بين نازح ولاجئ (تُشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وجود ما لا يقل عن 11.8 مليون سوري بين لاجئ ونازح)، لقد تحوّلت أنماط عديدة من الانتهاكات التي مارستها السلطات السورية إلى جرائم ضدّ الإنسانية أي أنّها أصبحت واسعة وشاملة وتصدر بشكل قرار مركزي بتعمد ممارسة تلك الانتهاكات لدفع المجتمع السوري نحو التوقف عن المطالبة بتغيير حكم عائلة الأسد، والرضوخ والاستسلام، لقد استخدم النظام السوري معظم أنواع الأسلحة ضدّ المدنيين وكثّف من استخدام سلاح الجو والبراميل المتفجرة والذخائر العنقودية وصولاً إلى استخدام متكرر للأسلحة الكيميائية، كما شكّلت الماكينة الوحشية الثلاثية (الاعتقال، الإخفاء القسري، التعذيب) أحد أبرز الأسباب في تشريد المدنيين، إضافة إلى كل ذلك، فقد انتهج النظام السوري سياسة الحصار والتجويع مع أهالي المناطق والقرى الثائرة على حكمه، وواجه من بقي من أهالي هذه القرى والبلدات بحملات عسكرية متتالية إلى أن أوصلها إلى مرحلة استنزاف كامل دفع بها إلى قبول تسويات إجبارية تم بموجبها تهجير عشرات آلاف السكان.



كما ساهم دخول أطراف أخرى على خط النزاع السوري كالتنظيمات المتطرفة الشيعية والسننّية، وقوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وفصائل في المعارضة المسلحة وقوات التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش والقوات الروسية؛ في إجبار مزيد من الأهالي على التشرّد داخلياً وخارجياً، إلا أنّ ممارسات السلطات السورية وانتهاكاتهما بقيت المتسبب الأكبر في تهجير السوريين؛ نظراً لاستخدامها أجهزة ومؤسسات الدولة السورية التي هي تحت سيطرتها في تنفيذ الانتهاكات والجرائم، كمؤسسة الجيش بمعادتها وقواتها كافة، ومؤسسة الأمن، والمالية، والمواصلات، والجوازات والسّجل المدني، وصولاً إلى التّحكّم المطلق بمجلس الشعب والسلطة القضائية.

وبسبب الدعم الإيراني والروسي المفتوح بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية، تمكّن النظام السوري من إعادة السيطرة على الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق، والجنوب السوري وريف حمص الشمالي، وبرزت بعد ذلك مباشرة تصريحات روسية عديدة ومتكررة من أعلى المستويات تُظهر أنّ النزاع قد انتهى تقريباً، وتطلب من اللاجئين العودة، ومن المجتمع الدولي المساعدة في عملية إعادة الإعمار.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لا يمكن لأحد توقُّع ما قد يحصل مع اللاجئين الذي يرغب في العودة إلى سوريا، فقد يسمح له بدخول البلاد، وقد يُعتقل بعد مدة من الزمن دون توضيح أي سبب، على غرار ما تقوم به الأجهزة الأمنية دائماً، وقد يختفي أثره لاحقاً، وربما نحصل على معلومات تُفيد بوفاته بسبب التّعذيب، لا يمكن معرفة ما إذا كان اللاجئ مطلوباً من قبل أجهزة الأمن جميعها، هذه عملية معقدة جداً وتحتاج إلى مبالغ طائلة، لقد تحوّلت الدولة السورية تحت قيادة النظام الحالي إلى سلطة مافيات، ونحن نُحذّر اللاجئين من خطر العودة، ونطلب من الدول كافة احترام القانون الدولي العرفي وعدم إعادة أحدٍ قسرياً لأن تلك الدولة سوف تتحمل مسؤولية ما قد يحصل معه.“

المنهجية:

في هذا التقرير تكشف الشبكة السورية لحقوق الإنسان زيفَ التصريحات الروسية، ومدى الرعب والتهديد الذي ينتظر اللاجئين العائدين إلى مناطق سيطرة النظام السوري في سوريا، وعلى الرغم من العلاقات الواسعة والممتدة على مدى ثماني سنوات من الثقة والعمل مع المجتمع السوري فقد استغرق إنجاز هذا التقرير وجمع البيانات الخاصة به قرابة ثمانية أشهر من العمل؛ ذلك بهدف تغطية أكبر عينة ممكنة، والوصول إلى أوسع قدر ممكن من المناطق والأحياء التي عاد إليها هؤلاء اللاجئين، ثم رصد ما تعرّضوا له من انتهاكات.



ويُسلِّط التقرير الضوء على أبرز انتهاكات قوات النظام السوري بحق السوريين ممن قرروا العودة من أماكن نزوحهم أو من دول اللجوء التي أقاموا فيها ولا سيما عمليات الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والموت بسبب التعذيب، وإجبار بعض اللاجئين على الالتحاق في صفوف التجنيد، إضافة إلى نهب الممتلكات ومصادرة المنازل، وما واجهوه من نقص حاد في الخدمات في المناطق التي عادوا إليها، ويغطي التقرير حصيلة أبرز تلك الانتهاكات التي ارتكبتها قوات النظام السوري منذ عام 2014 وهو العام الذي سجّلنا فيه تصاعد استهداف العائدين بعمليات الاعتقال حتى آب/ 2019، حيث يعتمد التقرير على قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان التي تم بناؤها عبر عمليات توثيق يومية مستمرة على مدى سنوات، وبشكل أكثر تحديداً على اللقاءات والتحقيقات التي أجراها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2019، وقد حصلنا على الشهادات عبر زيارات ولقاءات مباشرة أو عبر الحديث عن طريق وسائط عدة مثل: الهاتف أو تطبيقات الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي، ويستعرض التقرير عشر روايات، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدّمونها في هذا التقرير دون أن نُقدّم أو نعرض عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنّب الشهود معاناة تذكّر الانتهاك، وتمّ منح ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار، ونؤكد إننا لم نتمكن من تغطية كافة الانتهاكات التي يتعرض لها العائدون؛ نظراً للتحديات فوق الاعتيادية التي تواجهنا، من أبرزها: صعوبة الوصول إلى كمّ أكبر من أقرباء الضحايا أو الناجين من الاعتقال، ظروف التضيق الأمني التي عادت بشكل عنيف من قبل النظام السوري بمساعدة أجهزة مراقبة إيرانية وروسية تُعرّض فريق عملنا إلى مخاطر استثنائية.

ثانياً: النسبة العظمى من النازحين واللاجئين على الرغم من ظروفها الكارثية ترفض العودة إلى مناطق سيطرة النظام السوري:

تقع المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري تحت وابل من القصف الجوي الذي لا يكاد يتوقف يوماً ويتميز هذا القصف بعدم اكترائه على مدى سنوات النزاع السوري الثماني بأي قاعدة من قواعد القانون الدولي؛ ما يجعل المناطق المأهولة بالسكان، والمشافي والمدارس، والأسواق عرضةً للقصف، وترتفع بالتالي نسب خطر الموت والتشريد مجدداً، وكذلك نسب دمار المنازل والمحلات التجارية والسيارات، وفي ظلّ ظروف كهذه يفترض أن يكون هناك نزوح كثيف باتجاه مناطق النظام السوري، لكن إحصائيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تُشير إلى وجود قاربة 3 مليون سوري في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري شمال غرب سوريا، وقد عمل النظام السوري وحليفه الروسي على تدمير أي شكل من أشكال استمرار الحياة في المناطق الخارجة عن سيطرته لفرض معادلة النظام السوري أو الموت والدمار والفوضى، وبكل تأكيد دفعت كل هذه الظروف المعيشية القاسية والقصف البربري الجوي بما في ذلك إلقاء براميل غبية، دفعت آلاف



السوريين على مدى سنوات إلى النزوح إلى مناطق النظام السوري مخاطرٍ من ذلك بأرواحهم، ولو كانت توفرت ظروف حظر جوي وحماية من القصف العشوائي لانخفضت نسب العودة بشكل كبير، حيث يعلم السوريون تماماً ما سوف يواجههم من إرهاب الأجهزة الأمنية والمليشيات التابعة لها وتهديدها.

ينطبق الوصف ذاته على اللاجئين، فعلى الرغم من الظروف المأساوية التي يعاني منها اللاجئون بشكل خاص في دول الطوق، وتراجع مستوى الدعم والخدمات، وارتفاع نسب التهديد والعنصرية بحق اللاجئين، وتحميلهم مسؤولية مشكلات المياه والهواء والانتخابات والقمامة، دون الأخذ بنظر الاعتبار أنّ هؤلاء اللاجئين هم مشردون قسرياً أولاً، وأنّ معظمهم قد فقد منزله وعمله ثانياً في مواجهة أعتى أنظمة الحكم الوحشي في العصر الحديث؛ بهدف نقل سوريا من حكم عائلة واحدة مستبدة نحو حكم ديمقراطي تعددي، لقد قدموا تضحيات بطولية في سبيل تحرر وتخليص بلدهم من الإرهاب والاستبداد وتوحيش الأجهزة الأمنية.

وفي هذا السياق، لا يُمكننا أن نقول بالمعنى المجرد أنّ هناك عودة طوعية نحو مناطق النظام السوري، وإن كانت بموجب موافقة اللاجئين السوريين في بعض دول الطوق، هذه العودة تمت نظراً للظروف العنصرية ونقص الخدمات والشعور بالخوف والتهديد، إنها تحمل في طياتها نمطاً قسرياً.

على الرغم من كل ذلك، فإنّ نسبة الذين عادوا إلى المجموع الكلي للاجئين لا تتجاوز الـ 6% في حدّها الأقصى، وهي نسبة عودة اللاجئين "طوعياً" من لبنان، وهي أقل من ذلك بكثير في الأردن، لا تكاد تتجاوز الـ 2%، وهذا مؤشر على أنّ اللاجئين لا يثقون مطلقاً بالنظام السوري الحاكم حالياً ولا بأجهزته الأمنية ولا بالمليشيات الروسية والإيرانية، وفي المقابل لا تزال هناك محاولات للفرار من داخل سوريا واللجوء إلى مختلف دول العالم، وسوف يستمر الوضع على هذه الحال في ظلّ انعدام أي أفق لأية تسوية سياسية عادلة تُحقّق أبسط مطالب السوريين في محاسبة مرتكبي الجرائم ضدّ الإنسانية، وإقالة الحكومة والنظام الحاكم، وهذا هو جذر المشكلة الأساسي.

أخبرنا معظم من تواصلنا معهم من اللاجئين العائدين أنّهم قد راسلوا سفارة أو قنصيلة تابعة للنظام السوري في البلد الذي كانوا قد لجؤوا فيه من أجل التحضير لورقة تسوية مع الأجهزة الأمنية، حيث تقوم القنصليات بمخاطبة الأجهزة الأمنية، أو قد يتم ذلك عبر لجان مختصة بتسجيل طلبات الراغبين في العودة من دول الجوار، وبعد أن تتم الموافقة يتمكّن اللاجئ من السفر للعودة، وقد سجّلنا حالات تمّ فيها رفض طلب التسوية الأمنية، بشكل أساسي للمنشقين العسكريين عن قوات النظام السوري.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

4

ثالثاً: أبرز انتهاكات قوات النظام السوري بحق اللاجئين العائدين:

ألف: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والخطف والتعذيب:

- على صعيد اللاجئين:

مع بدايات عام 2014 رصدنا بدء عودة حالات من اللاجئين وبشكل خاص من دول الجوار، وتساعد ذلك بشكل تدريجي بسبب الظروف التي تعرضوا لها في بلدان اللجوء، وكذلك تحكُّم القوات الروسية في عدد واسع من نقاط التفتيش في المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري وضبط عمليات النهب والابتزاز التي كانت تمارسها قوات النظام السوري عبر تلك النقاط، ومن الصعب تحديد حصيلة اللاجئين الذين عادوا إلى سوريا من مختلف دول العالم، وهذا ليس من صلب مهام عملنا، لكن متابعة ما يتعرَّض له هؤلاء اللاجئين من انتهاكات من قبل النظام السوري يبقى هو الأمر الأهم.

وثق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2014 حتى آب 2019 ما لا يقل عن 1916 حالة اعتقال بينها 219 طفلاً و157 سيدة (أنتى بالغة)، للاجئين عادوا من دول اللجوء أو الإقامة إلى مناطق إقامتهم في سوريا، جميعهم تم اعتقالهم على يد قوات النظام السوري.

أفرج النظام السوري عن 1132 حالة وبقي 784 حالة اعتقال، تحوَّل 638 منها إلى حالة اختفاء قسري، وسجَّلنا مقتل 15 حالة بسبب التعذيب، 11 ممن قد قضاوا بسبب التعذيب كانوا قد عادوا من لبنان.

لكنَّ النظام السوري بعد أن أفرج عن 1132 حالة، عاد واحتجز عدداً منها، وأجبرهم على الالتحاق بالتجنيد العسكري. تركزت عمليات الاعتقال بحق اللاجئين العائدين بشكل مباشر عند المعابر الحدودية، ذلك بعد فحص اسم العائد وجواز سفره على المعبر، ولدى اكتشاف أنه مطلوب من أحد الأجهزة الأمنية تقوم قوات أمن المعبر باعتقاله بشكل فوري، وهذا يحدث بشكل خاص عند معبر المصنع الحدودي مع لبنان، ومعبر كسب الحدودي مع تركيا، ومعبر نصيب الحدودي مع الأردن، هؤلاء العائدون ليسوا مقيمين حصراً في إحدى دول الجوار، فقد أخبرتنا بعض العوائل أنَّ منهم من عاد من بلدان مختلفة حول العالم إلى دول الجوار ومنها إلى سوريا.

المرحلة الأشد عنفاً في هذه العملية هو أننا قد سجلنا حالات اعتقال وإخفاء قسري وقعت مع لاجئين كانوا قد أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية عبر القنصليات أو عبر اللجان كما وردَ آنفاً، لكن على الرغم من ذلك تم اعتقالهم وإخفاؤهم وتعذيبهم، وهذا أمر شائع جداً في عمل الأجهزة الأمنية المتوحشة في سوريا، فعندما يتم الاعتقال من قبل أحد الأجهزة الأمنية يقوم بإبلاغ الشخص المعتقل أن جهازاً أمنياً آخر هو من أعطاه التسوية وليس هناك تنسيق بينهما، وقد تكرر هذا مع مئات الحالات، وهذا تكتيك متَّبِع ومخطط له ومنسَّق من قبل النظام السوري، وليس عشوائياً، ولهذا فإننا نؤكد مراراً أنه لا توجد أية مصداقية أو ثقة بنظام العائلة الحاكم الحالي ولا بأجهزته الأمنية.



عبد المعين¹ من مدينة حمص، دخل مع شقيقه -وهو مجند منشق عن قوات النظام السوري- إلى لبنان في عام 2012 بطريقة غير شرعية، وفي كانون الأول/ 2018 قرر شقيق عبد المعين العودة إلى سوريا، التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع عبد المعين وأخبرنا عن تفاصيل عودة أخيه: "تعرض هنا لأوضاع معيشية سيئة لذلك قرر أفراد من عائلتي العودة على الرغم من المخاطر التي تنتظرهم في سوريا، لقد تخلى الجميع عنا وأصبحنا عائلة على هذا العالم، في أيلول 2018 تم إيقاف أخي من قبل حاجز للأمن اللبناني وصادروا أوراقه الثبوتية وأخبروه أنها لن تعود إليه ما لم ينخرط في برنامج العودة الطوعية للاجئين، يدّعون أنها عودة طوعية لكنها في الحقيقة عودة بالإكراه، سجل شقيقي اسمه في البرنامج وعندما حصل على الموافقة عاد إلى سوريا وعند عودته في كانون الأول 2018 تم اعتقاله وسُجِنَ ثلاثة أشهر لأنه عسكري ثم أجبروه على الالتحاق بقطعه العسكرية، لقد كان ذلك مصير كل من عاد من لبنان من الجنود المنشقين أو من هم في سنّ الخدمة الزامية لقد زجّهم النظام على جبهات إدلب المشتعلة لأنه يريد التخلص منهم". أضاف عبد المعين أنّ ثلاثة ضباط منشقين ممن عادوا مع شقيقه قد تعرضوا للاختفاء القسري، ولم يعد يسمع عنهم أية معلومات، باستثناء أنّ شقيقه أخبره أنهم في سجن صيدنايا العسكري.

وائل ن.²، من أبناء مدينة حماة، يبلغ من العمر 25 عاماً، كان لاجئاً في لبنان منذ عام 2013، ثم قرر العودة إلى مدينته بعد أن دفع بدل الخدمة العسكرية مطلع عام 2019.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد وائل وأفادنا بروايته "لم تكن الحياة سهلة في لبنان، كنت أقيم مع سبعة شبان آخرين في منزل صغير، وكنا جميعاً نعمل في أعمال البناء والحداة والنجارة ولا يكاد دخلنا الشهري يكفي تغطية مصاريفنا، قمت بتسوية وضعي عن طريق شخص في لبنان وعدت إلى مدينتي حماة بعد خمسة أشهر من دفع عائلتي في سوريا بدل الخدمة العسكرية الإلزامية، وبعد نحو أسبوع تلقينا اتصالاً من فرع أمن الدولة وطلب مني مراجعته، وعندما راجعت الفرع تعرضت للاعتقال وبدؤوا التحقيق معي، كانت الأسئلة حول لاجئين كانوا معي في لبنان، وحول مشاركتي في بعض الأعمال في الحراك الشعبي قبل هربي إلى لبنان، تعرضت في الفرع للضرب والإهانات ثم أفرجوا عني بعد دفع 600 ألف ليرة سورية إلى محامٍ على علاقة مع أشخاص في فرع أمن الدولة، وقد التقيت في المعتقل بعدد من المعتقلين الذين كانوا في لبنان أيضاً وأخبروني أنهم سيتحولون إلى الشرطة العسكرية لأنهم مطلوبون لأداء الخدمة العسكرية." بعد خروج وائل من فرع أمن الدولة طلب منه ضابط في الفرع مراجعة الفرع بعد شهر لاستكمال التحقيق، لكن وائل تحوّل من الذهاب خشية تعرضه للاعتقال مجدداً فقرر العودة إلى لبنان ثانية.

¹ لقاء مباشر في لبنان في 29/ أيار/ 2019

² تواصلنا معه عبر الهاتف في 30 أيار 2019



محمد شحود، عنصر مُنشق عن قوات النظام السوري، من أبناء بلدة حرنفسه بريف محافظة حماة الجنوبي، اعتقلته قوات النظام السوري في 13/ آذار/ 2019، لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها قرب معبر كسب الحدودي بريف محافظة اللاذقية الشمالي، بينما كان عائداً من تركيا إلى سوريا، واقتادته إلى جهة مجهولة. نُشير إلى أن محمد كان يعمل على تسوية وضعه الأمني. ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

أيهم هندية عطش، من أبناء بلدة كفير الزيت في منطقة وادي بردى شمال غرب محافظة ريف دمشق، ولاجئ في تركيا، من مواليد عام 1994، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لقوى أمن الدولة التابع لقوات النظام السوري في 27/ أيار/ 2017 مع شقيقه التوأم فضيل بينما كانا عائدتين من تركيا إلى مدينة دمشق، ثم كانت آخر مشاهدة لهما في 15/ نيسان/ 2019 في زيارة والدتهما لهما في سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق. نُشير إلى أنهما كانا يعملان على تسوية وضعهم الأمني قبيل وصولهما إلى مدينة دمشق.



فضيل هندية عطش



أيهم هندية عطش

حسن الأحمد³ من أقارب أحد العائدين إلى سوريا، التقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تركيا، يقول حسن إن ابن خاله مصطفى عاد إلى سوريا عبر معبر كسب الحدودي بريف اللاذقية في 24/ نيسان/ 2019، وعاد تحديداً إلى مدينة حماة، وهناك تعرض للاعتقال على يد قوات النظام السوري: "يعيش ابن خالي في تركيا منذ خمس سنوات، وبعاني إعاقه في قدمه نتيجة إصابة سابقة، التداعيات النفسية لوضعه الصحي دفعت به لاتخاذ قرار العودة إلى سوريا، فأجرى تسوية في معبر كسب الذي تسيطر عليه قوات النظام السوري، وفي طريق عودته إلى مدينة حماة اعتقلته عناصر

³ لقاء مباشر في تركيا في 30 أيار 2019



حاجز عسكري تابع لقوات النظام السوري مع أحد الأشخاص الذين كانوا برفقته، وبعد أسبوع أفرجت قوات النظام عن ذلك الشخص وتحوّل مصطفى إلى الفرع 215 في دمشق، وانقطعت أخباره عنا بشكل تام“ أضاف حسن أنّ عائلة مصطفى سألت عنه عبر لجنة المصالحة والتسوية، إلا أنهم لم يحصلوا على أية معلومات سوى الوعود بالإفراج “لا يمكننا الوثوق بهذا النظام لقد غدر بالوعود والتسويات“.

- على صعيد النازحين:

تعتبر عمليات القصف الجوي بالبراميل المتفجرة والصواريخ السبب الرئيس لفرار النازحين إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري؛ لأنها لا تتعرض لقصف جوي، ويصعب تحديد حصيلة حركة النازحين، ويبقى الأهم هو ما يتعرضون له من انتهاكات بعد عودتهم.

ضمن المدة الزمنية التي يغطيها التقرير منذ بداية عام 2014 حتى آب / 2019 وثّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 426 حالة اعتقال لنازحين عادوا إلى مناطق يسيطر عليها النظام السوري، من بينهم 13 طفلاً و11 سيدة (أنثى بالغة).

أفرج النظام السوري عن 119 حالة وبقي 307 حالات، تحوّل منهم 284 إلى محتفين قسرياً، كما أننا سجلنا مقتل 2 من بينهم بسبب التعذيب.

لكن النظام السوري بعد أن أفرج عن 119 حالة، عاد واحتجز عدداً منهم، وأجبرهم على الالتحاق بالتجنيد العسكري. وقد تركزت عمليات الاعتقال هذه في الريف الشرقي لمحافظة حماة وإدلب الخاضع لسيطرة النظام السوري، وكذلك في مدينة حلب، ومحافظة ريف دمشق بشكل عام وفي منطقة الغوطة الشرقية بشكل خاص.

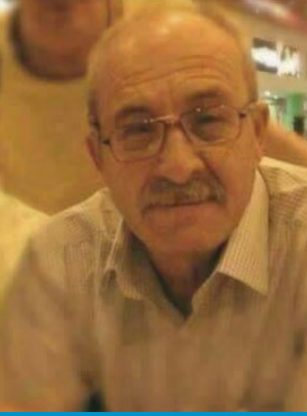
التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان السيد أيهم عبد السلام⁴ وهو أحد مهجري مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق ويُقيم حالياً في مدينة إدلب، أخبرنا أيهم عن ظروف اعتقال أخيه الذي عادَ إلى دوما مطلع شباط 2019 بعد مرور قرابة عام على تهجيرهم من المدينة، وأخبرنا أنّه تعرض للاعتقال نهاية آذار من العام ذاته على الرغم من متابعته إجراءات تسوية “أرسل أخي اسمه إلى لجنة تسوية شكلها النظام لمن هجر نحو إدلب ويريد العودة، وتلقى الموافقة على عودته بعد شهر من الطلب، وعاد فعلاً مع عائلته إلى دوما، وبعد قرابة شهر جاء عناصر من الأمن العسكري واعتقلوه من منزله، وبعد أسبوعين علمنا أنه نقل إلى سجن عدرا المركزي وهو الآن يخضع لمحكمة الإرهاب، ومصيره مجهول تماماً بالنسبة لنا.“





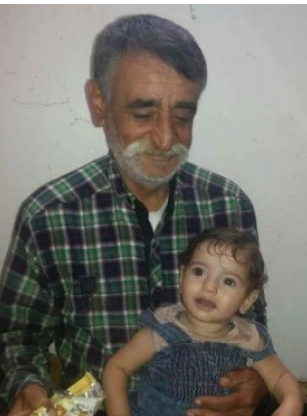
عبد اللطيف محمد الغانم

عبد اللطيف محمد الغانم، من أبناء مدينة الرقة، يبلغ من العمر 53 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها بعد عودته من لبنان في شباط/ 2016، حصلنا يوم السبت 14/ أيار/ 2016 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.



لؤي ثلجة

لؤي ثلجة، طبيب بيطري، ناشط سياسي في الحزب الشيوعي السوري سابقاً، من أبناء مدينة سلقين بريف محافظة إدلب الغربي، من مواليد عام 1955، اعتقلته قوات النظام السوري على الحدود السورية اللبنانية يوم الخميس 21/ أيلول/ 2017 لدى عودته من لبنان قادماً من المملكة العربية السعودية، حصلنا يوم السبت 30/ أيلول/ 2017 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.



محمد بويضاني

محمد بويضاني، من أبناء مدينة دوما شرق محافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر 60 عام، في 13/ نيسان/ 2018 غادر مدينة دوما إلى الشمال السوري الخاضع لفصائل في المعارضة المسلحة ضمن قوافل المهجرين، وتعرض للاعتقال من قبل قوات النظام السوري في تموز/ 2018 بعد عودته من مدينة الباب بريف محافظة حلب إلى مدينته دوما، ثم حصلنا في 8/ آب/ 2018 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري وتم تسليم جثمانه لذويه.



عبد الإله السمان، ممرض من أبناء مدينة حمص، نازح في محافظة إدلب منذ عام 2015، عاد عبد الإله إلى مدينة حمص مطلع شباط/ 2019 بعد إجراء تسوية لوضعه الأمني. وفي 22/ شباط/ 2019 اعتقلته قوات النظام السوري بعد مدهمة مكان إقامته في مدينة حمص واقتادته إلى جهة مجهولة.

باء: تدمير الممتلكات وتشريع عملية السطو عليها:

يُعتبر النظام السوري وحليفه الروسي المتسبب الرئيس في عمليات التدمير التي لحقت بالأبنية السكنية والمراكز الحيوية والبنية التحتية عبر عمليات القصف العشوائي التي مارسها بالبراميل المتفجرة والصواريخ والمدفعية والهاون، فعلى سبيل المثال وثّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المعني بملاحقة حوادث إلقاء البراميل المتفجرة ما لا يقل عن 75 ألف برميل متفجر ألقتها طيران النظام السوري المروحي وثابت الجناح السوري على مختلف المحافظات السورية أي ما يعادل اثنتان من القنابل النووية من ناحية الأثر التدميري، ولم يكتفي النظام السوري بهذا التدمير، بل إنه بدأ بسنّ تشريعات تساعد في عمليات السطو على المناطق التي دمرها، وفي سوريا وضع الرئيس السابق حافظ الأسد دستوراً في عام 1973 أعطاه صلاحيات شبه مطلقة، وكرّس ابنه بشار الأسد ذلك في دستور عام 2012، حيث يتمكن الرئيس من سنّ ما يشاء من مراسيم، حتى وإن كانت تُخالف مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، أمّا مجلس الشعب فهو منتقى بشكل كامل من قِبَل الأجهزة الأمنية، ولهذا فلم يصدر عنه أي طلب بعزل الرئيس والحكومة بعد استخدام الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة واعتقال وقتل مئات آلاف السوريين، بل قام بتبرير تلك الجرائم.

يستخدم النظام السوري عبر هيمنته المطلقة على أجهزة الدولة كافة بما فيها مجلس الشعب، يستخدم مجلس الشعب لتشريع قوانين تُشرعن الجريمة وتبرر عمليات النهب وتغلفها في صورة قوانين، لكنها في جوهرها مجرد أدوات تنفيذية لتجريد المواطنين من مساكنهم وحقوقهم، ويمكن اعتبار مجلس الشعب في سوريا أحد ملحقات الأجهزة الأمنية وفرعاً من فروعها، كما هي حال محكمة الإرهاب، فالدولة في سوريا محكومة بشكل مطلق عبر الأجهزة الأمنية.

وتالياً أبرز القوانين والمراسيم التي شرّعها مجلس الشعب في سوريا التابع لأجهزة الأمن:

القانون 63 عام 2012 لمصادرة أملاك الإرهابيين، ذلك بحسب تعريف النظام للإرهابيين وهم كل من طالب بتغيير حكم العائلة ونقل سوريا نحو الديمقراطية والحدّات، وقد استولت وزارة المالية على ممتلكات مئات الناشطين في الحراك السياسي بحجة دعم الإرهاب، ونقلت ملكيتها للدولة، واستولى على بعض منها أفراد وميليشيات داخل النظام السوري وبشكل خاص ضمن الأجهزة الأمنية.



المرسوم التشريعي 66 عام 2012، هدفَ إلى تنظيم المناطق المدمرة، واقتصر على منطقتين في محافظة دمشق، أما القانون رقم 10 الذي ظهر عام 2018 فقد شمل الأراضي السورية كافة.

المرسوم التشريعي 19 عام 2015، سمح لمجالس الإدارة المحلية بإنشاء شركات قابضة، وبناء على هذا القانون تأسست شركة دمشق الشام القابضة عام 2016 التي يديرها محافظ دمشق.

المرسوم التشريعي 11 لعام 2016، هدفَ إلى إيقاف العمل في السجلات العقارية المغلقة بسبب الحرب في الأراضي السورية كافة.

المرسوم التشريعي 12 لعام 2016، هدفَ إلى أتمتة السجلات العقارية، لكنه طلب مستندات ملكية وأوراق ثبوتية معقدة، متجاهلاً أن قسماً كبيراً من هذه الوثائق قد فُقدَ بسبب تدمير المنازل الذي قامت به طائرات النظام السوري الحربية.

المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2018، هدف إلى إزالة أنقاض المنازل المدمرة، وهناك صعوبة بالغة في أن يثبت أصحاب هذه المنازل ملكيتها بعد أن تدمرت وتمزقت أوراق ملكيتها بفعل القصف الجوي.

القانون رقم 10 لعام 2018، تمَّ تعديله لاحقاً بالقانون رقم 42 لعام 2018 يهدف إلى إنشاء مناطق تنظيمية في كامل سوريا دون أن يحدد ما طبيعة تلك المناطق، أي أنه بإمكان النظام السوري إعادة تنظيم أي منطقة يريدتها في سوريا بحجة وجود هذا القانون، وهذا يشمل الممتلكات السكنية والتجارية.

تتغافل كافة تلك المراسيم والقوانين على نحو مقصود المتسبب الأساسي في عمليات الدمار، وحصار وتشريد الأهالي، ولهذا فإنه من الفوضوية مناقشة تفاصيل تلك القوانين ومحتواها، لأنها صدرت عن الجهة التي قامت بارتكاب انتهاكات قصف المباني السكنية، التي تُشكل جرائم حرب، ومن المؤكد أنَّ السلطات السورية سوف تضع قوانين تكسبها مئات ملايين الدولارات عبر نهب الأراضي والممتلكات، وعبر عمليات إعادة الإعمار في حال بدأت في ظلِّ هذه القوانين البربرية.

وتُشكِّل عملية السطو على الممتلكات عبر تشريع قوانين تخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان وتنتهك أبسط حقوق المواطن السوري في الملكية، عقبة أساسية أمام عودة اللاجئين والنازحين، وترقى إلى عملية إخلاء قسري ومحاولة تلاعب بالتركيبة السكانية والاجتماعية، ويظلُّ الحل الأساسي هو الرفض الشعبي الكامل لهذه القوانين التسلطية وفضح ممارسات السلطات الحاكمة ومخططاتها، وفي حال استمرت في حكم سوريا فلن يكون هناك أي نوع من الأمن وعودة اللاجئين في ظلِّ هكذا ممارسات وقوانين تعود إلى القرون الوسطى.



إضافة إلى قيام النظام السوري بشرعنة نهب الأراضي والممتلكات، فقد فتح الباب واسعاً أمام قواته المسلحة والميليشيات المحلية التابعة لها لتقوم بعمليات سرقة ونهب واسعة للمناطق التي خضعت للتهجير بعد اقتحامها بمساندة القوات الروسية، فقد وثقنا عمليات نهب منظّمة لمحتويات المنازل والمحلات في الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق وفي منطقة الجنوب السوري، وغيرها من المناطق، وتقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بإعداد دراسة موسّعة عن عمليات نهب وتخريب محتويات المنازل ويجري العمل عليها منذ أزيد من عام، وثبتت تكتيكاً واستراتيجية واسعة اتبعتها النظام السوري بشكل متكرر في جميع المناطق التي سيطر عليها، وحملت العديد من تلك الممارسات صبغة طائفية، كما ظهر ذلك في عدد من الصور والفيديوهات التي نشرتها قوات وميليشيات تابعة للنظام السوري.



عمليات نهب (تعفيش) للممتلكات قامت بها عناصر تابعة لقوات النظام السوري في مخيم اليرموك جنوب دمشق 21/ أيار/ 2018 - مصدر الصور الناشط علي الأحمد



عمليات نهب (تعفيش) للممتلكات من قبل عناصر تابعة لقوات النظام السوري في الأحياء الغربية لمدينة حلب في 17/ تشرين الثاني/ 2016 - مصدر الصور

الناشط Edward Dark



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

12

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد مثقال⁵ الذي تعرّضت أملاكه للنهب على يد قوات النظام السوري والمليشيات التابعة لها: "مطلع عام 2019 قررت العودة إلى منزلي في قرية قصر ابن وردان بريف حماة بعد أن نزحت عنها إلى محافظة إدلب، كان النظام قد افتتح معبراً في منطقة سنجار بريف محافظة إدلب الشرقي فخضعت لإجراءات تسوية وعدت إلى القرية، عندما وصلت إلى منزلي كانت قوات النظام قد نهبّت كل ما أملك، سرقت أغنامي واستولت على منزلي، وأقام فيه أحد قادة المليشيات الموالية للنظام التي تسيطر على القرية" قال لنا مثقال أنّ من استحوذ على منزله طالبه بإثبات ملكيته للمنزل بأوراق رسمية، وعندما زوده بها رفض الخروج من المنزل وطرد مثقال "تقدمت بشكوى إلى الحاجز العسكري المسؤول عن منطقة بيتي، ويشرف عليه الضابط يعقوب الصن؛ لكنني بدلاً من استرداد حقوقي سجنّت في مفرزة قرية مدة 15 يوماً، ثم أفرجوا عني لأعود إلى منزلي فأجده محروقاً".

مهيار السالم من أبناء مدينة الميادين بريف محافظة دير الزور الشرقي، تعرض مهيار لإصابة بالغة إثر قصف قوات النظام السوري مدينة الميادين حيث بترت قدمه وأصابه يده اليسرى وأصيبت إحدى عينيه، لجأ مهيار مع عائلته إلى تركيا في بداية عام 2015 لتلقي العلاج اللازم، ثم سافرت زوجته منتصف عام 2018 إلى مدينة الميادين التي تخضع لسيطرة قوات النظام السوري لتفقد منزلهم تمهيداً لعودتهم، إلا أنها وجدت أحد الأشخاص التابعين للمليشيات الإيرانية قد استولى على المنزل، التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمهيار السالم⁶ في بلد لجوئه تركيا: "دفعني وضعي الصحي المتدهور وعدم قدرتي على إعالة أسرتي إلى التفكير في العودة على الرغم من المخاطر التي قد أتعرض لها هناك، سافرت زوجتي لتفقد الأوضاع في المدينة وفوجئت بوجود عائلة تسكن منزلنا، لقد كانت عائلة أحد قادة المليشيات الإيرانية، ادعى أنه اشترى المنزل مني" قال مهيار إن زوجته حاولت استعادة المنزل عبر تعيين وسطاء لكنها لم تتمكن من ذلك: "هدّد زوجتي بقتلي في حال عدت إلى المدينة، وقال لها "من يترك منزله لا يحق له العودة إليه ولا بدّ من قتله" لم يكن هذا مصيري وحدي لقد استولت المليشيات الإيرانية على عشرات المنازل في دير الزور".

جيم: استثمار عودة اللاجئين والنازحين وزجهم في التجنيد:

يُحاول النظام السوري عبر كل الطرق سدّ النقص البشري في قواته العسكرية، فقد قام باستدعاء الأشخاص وصولاً إلى مواليد عام 1982، وشنّ عمليات ملاحقة من أجل الإمساك بهم وزجهم في صفوف قوات الجيش، وكذلك فعل مع المناطق التي سيطر عليها بمساندة القوات الروسية، حيث قام بتجنيد معظم شبابه، وثقنا ذلك في الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق وفي ريف حمص الشمالي.

⁵ تواصلنا معه عبر الهاتف في 25 أيار 2019

⁶ في 24/ أيار/ 2019



ولم تلتزم قوات الأمن بالمهلة التي يمنحها النظام السوري للاجئين والنازحين العائدين، حيث منحهم مهلة تتراوح ما بين 15 يوماً إلى ثلاثة أشهر ليتسنى لهم مراجعة دوائر التجنيد، لكن على الرغم من ذلك لم تلتزم قوات الأمن بهذه المهلة، فقد وثّقنا في تقارير شهرية متعددة اعتقال تلك القوات لاجئين ونازحين عائدين على الرغم من أنهم يحملون وثيقة تثبت أنهم لم يتجاوزوا بعد المهلة المحددة.

محمد الياسين من أبناء مدينة حماة، سافر إلى مصر منذ مطلع عام 2012 واستخرج إقامة عمل فيها وفي شباط/ 2019 قرر العودة مع عائلته إلى سوريا عبر مطار دمشق الدولي؛ لعدم قدرته على تجديد إقامته في مصر، راجع محمد شعبة التجنيد في مدينة حماة لتسوية وضعه وحصل على مهلة ثلاثة أشهر للالتحاق بالخدمة العسكرية، إلا أنه تعرّض للاعتقال لدى مروره من نقطة تفتيش تسمى المكننة قرب ضاحية الباسل بمدينة حماة في 25/ آذار/ 2019، تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى زوجة محمد الياسين⁷، التي أخبرتنا عن فقدانه وجهلها بمصيره منذ 3/ أيار/ 2019: "عندما اعتقل زوجي اتصل بي من مركز الشرطة العسكرية بحماة وطلب مني أن أحضر له بعض الثياب لأنه سيحول إلى القطعة العسكرية وفي اليوم التالي ذهبت لرؤيته في مركز الشرطة، كانت حالته النفسية والصحية سيئة جداً، وأخبرني أن السجن كان مكتظاً بالشبان المطلوبين لأداء الخدمة العسكرية" أخبرتنا زوجة محمد أنّ هذا اللقاء كان الأخير لها مع زوجها، وأنه وافاها باتصال هاتفى بعد نحو أسبوع وأخبرها فيه أنّه في صحراء دير الزور، ثم انقطعت أخباره بعدها "راجعت مركز الشرطة العسكرية للسؤال عنه وأخبروني أنه مفقود مع مجموعة أخرى، وعندما سألتهم كيف يمكنكم زجهم في المعارك دون تدريب، أجابوني أن هذا ليس من شأني".

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى خالد الزعبي⁸ يبلغ من العمر 45 عاماً وهو من مدينة درعا ولاجئ في الأردن منذ عام 2015، عاد شقيق خالد مع أربعة من أقربائه من الأردن إلى مدينة درعا في كانون الثاني/ 2019، يقول خالد: "الحياة صعبة هنا ولا مستقبل لنا في هذه البلاد، لقد كانت العودة هي رغبة والدي، أرسل اسم شقيقي وبقية أقربائي إلى لجنة المصالحة، وأكدت له عدم وجود أية قضية عليهم وشجعتهم على العودة، بعد أقل من شهر من وصولهم التحق أخي وثلاثة من أبناء عمي بالجيش على الرغم من أنّ لجنة المصالحة أخبرتهم أنه لا يوجد خدمة عسكرية قبل ثلاثة أشهر من وصولهم، لكن حاجز عسكرياً أوقفهم وتم تحويلهم إلى الشرطة العسكرية، وهم الآن على إحدى جبهات ريف حماة، أصيب ابن عمي، واعتقل الآخر مدة شهرين وأفرج عنه بعد دفع مبلغ ثلاثة ملايين ليرة سورية لفرع الأمن العسكري في درعا، لا يمكن الوثوق بهذا النظام، هل يعقل أن أسرقني التي كانت تساند الحراك الشعبي منذ آذار/ 2011 يقاتل الآن أحد أفرادها إلى جانب هذا النظام المجرم".

⁷ عبر الهاتف في 14 أيار 2019

⁸ عبر الهاتف في 10 أيار 2019



حاء: النظام السوري لم يعمل على إعادة تأهيل المناطق التي خضعت لسيطرته:

لا يكثر النظام السوري لمصير النازحين واللاجئين، فهو السبب الرئيس وراء تشريدهم، لكنه يحاول الاستفادة قدر الإمكان من عودتهم عبر استخدامهم في عمليات التجنيد، وعبر إظهار أن البلاد في حالة استقرار، والحقيقة أن النظام الروسي أيضاً يرغب في الإيجاء بتلك الصورة؛ ليطلب من المجتمع الدولي البدء بعملية إعادة الإعمار كي تستفيد الشركات الروسية والإيرانية، ويثبت صحة ذلك أن النظام السوري لم يبذل أي جهود تذكر في العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمية للمناطق التي أعاد مع روسيا السيطرة عليها، كمدينة داريا، والغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق، وريف حماة الشرقي، وريف حمص الشمالي، ولا تزال تلك المناطق خالية من الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصحة والمدارس، ويبدو أن النظام السوري يرغب أن يقوم الآخرون بإعادة بناء ما قام بتدميره، ولا يكثر إن عاد النازحون أو اللاجئون أم لم يعودوا، أو إن عادوا فعليهم العيش فوق الركام، بدون خدمات أساسية، كنوع من العقوبة الجماعية؛ لأنهم تجرؤوا على المطالبة بتغيير حكم العائلة وإسقاط الحكومة والنظام.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع زينة⁹ وهي إحدى مهجري بلدة الشيفونية في الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق، تعرّضت زينة للتشريد القسري في آذار 2018 وتوجهت إلى محافظة إدلب، في كانون الثاني/ 2019 عادت مع عائلتها إلى بلدة الشيفونية بعد أن أجروا تسوية: "صدمنا بدمار منزلنا ونهبه بشكل كامل، بالكاد تعرفنا على ملامح المكان على الرغم من أنه كان بحالة جيدة قبل خروجنا إلى إدلب، استأجرنا منزلاً آخر، ولم يكن مخدمًا الماء ولا الكهرباء؛ إذ لم يتم إصلاح الشبكات المتضررة في البلدة بعد، وكان علينا شراء البطاريات للكهرباء وتعبئة المياه يومياً ونقلها إلى المنزل" أضافت زينة أنّ البلدة بأكملها اقتصر على مدرسة واحدة فقط مؤلة للتعليم "لقد عدنا رغم كل المخاطر التي قد نتعرض لها علناً نحظى بحياة كريمة لكننا هنا نعيش في أقل مستوى من الخدمات ولا نملك المال لتغطية مصاريف حياتنا الأساسية."

تحدثنا إلى أحمد الحمدان¹⁰ وهو من سكان قرية دوما بريف محافظة حماة الشرقي نرح إلى محافظة إدلب في شباط/ 2018، وعاد مع عائلته إلى قرية دوما في تشرين الثاني/ 2018: "نهب قوات النظام السوري منزلي ووجدته متضرراً بشكل كبير، تمكنت من إصلاحه بعض الشيء ليصبح صالحاً للسكن لكن القرية غير مؤهلة للسكن أبداً، لم يعمل النظام منذ سيطرته عليها على إعادة تأهيل أية مرافق، لا يوجد مستوصف ولا مدرسة ولا ماء ولا كهرباء، نعتمد على المولدات الخاصة بنا، لا ينفك النظام يعلن عبر إعلامه عن عودة الحياة الطبيعية، إلا أنه الواقع أنّ حياتنا معدمة ولا تتوفر فيها أدنى مقومات الحياة."

⁹ عبر الهاتف في 23 أيار 2019

¹⁰ عبر الهاتف في 5 أيار 2019



رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

• ارتكبت السلطات السورية أمثاطاً عدة من الانتهاكات بلغت مستوى جرائم ضدّ الإنسانية، بحسب ما وثقه فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان تتمثل في جريمة القتل خارج نطاق القانون والتعذيب والعنف الجنسي والإخفاء القسري بحسب تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، ونمطاً آخر من الانتهاكات بلغت مستوى جرائم حرب كالقصف العشوائي وقصف المشافي والمدارس والحصار واستخدام الأسلحة الكيميائية والذخائر العنقودية والبراميل المتفجرة وغير ذلك مما لا يتسع المجال لذكره؛ تسببت كل هذه الانتهاكات في تشريد قرابة نصف المجتمع السوري ما بين نازح ولاجئ.

• ووفقاً لهذا التقرير فقد انتهكت مجدداً حقوق عدة لهؤلاء النازحين واللاجئين، فقد انتهكت بشكل واضح المبدأ 21 من مبادئ الأمم المتحدة بشأن رد المساكن والممتلكات للاجئين والنازحين الذي ينصُ بشكل واضح على:

1 - لا يحرم أحد تعسفاً من أمواله أو ممتلكاته.

2 - توفّر الحماية، في جميع الظروف، لأموال وممتلكات المشردين داخلياً، وبخاصة ضد الأفعال التالية:

(أ) النهب؛

(ب) الاعتداءات المباشرة أو العشوائية وأعمال العنف الأخرى؛

(ج) استخدامها كدرع لعمليات أو أهداف عسكرية؛

(د) أن تكون محل انتقام؛

(هـ) تدميرها أو الاستيلاء عليها كشكل من أشكال العقوبة الجماعية.

3 - توفّر الحماية للأموال والممتلكات التي يتركها المشردون داخلياً وراءهم، وذلك من التدمير والاستيلاء التعسفي وغير القانوني، وأيضاً من شغلها أو استخدامها.

كما انتهكت كذلك المبدأ 28 القاضي بأنه: ”يقع على عاتق السلطات المختصة، في المقام الأول، واجب ومسؤولية تهيئة الظروف وتوفير الوسائل لتمكين المشردين داخلياً من العودة الطوعية، آمنين مكرّمين“.

• إن عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم هو الحل الأمثل لمحتهم ولكن لا وجود لأية عودة آمنة للاجئين ما لم تكن منوطة بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة ضمن ضمان حمايتهم واستعادة ممتلكاتهم وحقوقهم وكرامتهم ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الذين كانوا سبباً في تهجيرهم، وهذا ما يستحيل تحقيقه في ظلّ بقاء النظام الحالي الذي يقوم بدلاً من ذلك بعمليات نهب مُنظمة مدروسة للممتلكات والأراضي.



التوصيات:

إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:

- إشعار اللاجئين بمخاطر العودة في ظلّ عدم تغير النظام الحاكم في سوريا، وتنبيه اللاجئين بشكل دوري إلى ذلك.
- عدم الوثوق بوعود النظام الروسي عن ضمان حماية اللاجئين لدى عودتهم إلى سوريا وبشكل خاص الذين ساهموا في الحراك الشعبي نحو إسقاط النظام والحكومة.
- متابعة وضع اللاجئين الذين عادوا إلى سوريا والإبلاغ عن الانتهاكات التي تعرضوا لها، والشبكة السورية لحقوق الإنسان مستعدة لتقديم البيانات الواردة في هذا التقرير كافة.

إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة:

- تُشكّل قضية المشردين السوريين أزمة إقليمية ودولية وتهجير وتشريد قسري لأزيد من 11.8 مليون مواطن سوري، وهذا تهديد واضح لسلامة واستقرار الشعب السوري، وعلى مجلس الأمن الدولي إيجاد حل سياسي عادل يحفظ حقوق هؤلاء المشردين من نهب الحكومة والنظام الحالي.
- يجب على الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها بذل جهود أكبر في فضح ما تقوم به الحكومة والنظام السوري من عمليات نهب منظمة وتغيير اجتماعي وسكاني.

المتجمع الدولي:

- لقد فشل مجلس الأمن بشكل تام في القيام بدور جدي في سوريا وعلى المجتمع الدولي الحضاري خلق تحالف خارج مجلس الأمن واتخاذ كل الإجراءات الممكنة لإنقاذ الشعب السوري المشرّد، من سطوة النظام والحكومة والأجهزة الأمنية.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- إعداد تقرير خاص يرصد ويدين الانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون بعد عودتهم إلى سوريا.
- فضح ممارسات الحكومة والنظام الحالي في عمليات النهب المنظمة التي يقوم بها ويغلفها بقوانين تُشرعن جريمته.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- تخصيص فقرة في التقرير القادم تتضمن انتهاكات الحكومة والنظام السوري بحق اللاجئين الذين عادوا وفضح القوانين التي شرعها النظام السوري بهدف نهب الأراضي والممتلكات.



إلى دول اللجوء:

- التوقف عن حملات التضييق العنصرية بحق اللاجئين السوريين التي تدفعهم إلى العودة وبالتالي خطر الاعتقال والإخفاء القسري أو التعذيب حتى الموت، وتحمل مسؤولياتها في هذا الخصوص.
- التوقف عن إعادة اللاجئين السوريين بشكل قسري؛ لأن ذلك ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسري في القانون العرفي الدولي وهو مبدأ ملزم للدول كافة.
- الضغط على المجتمع الدولي ومجلس الأمن لإيجاد حل سياسي عادل يُحقق تغيير الحكومة والنظام الحالي نحو حكم ديمقراطي مستقر، وهذا ما سوف يضمن العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى بلادهم وأرضهم.

إلى النظام السوري:

- التوقف عن تشريع قوانين تشرعن عمليات النهب وذلك عبر مجلس الشعب الذي تسيطر عليه الأجهزة الأمنية وتتحكم بكل ما يصدر عنه.
- تعويض المواطنين السوريين الذين دمرت منازلهم عبر عمليات القصف الجوي والبراميل المتفجرة التي قامت بها قوات الجيش والقوات الروسية.
- الإفراج عن قرابة 130 ألف معتقل من أجل متابعة قضايا أراضيهم وممتلكاتهم.

شكر وتقدير

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والشهود الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.



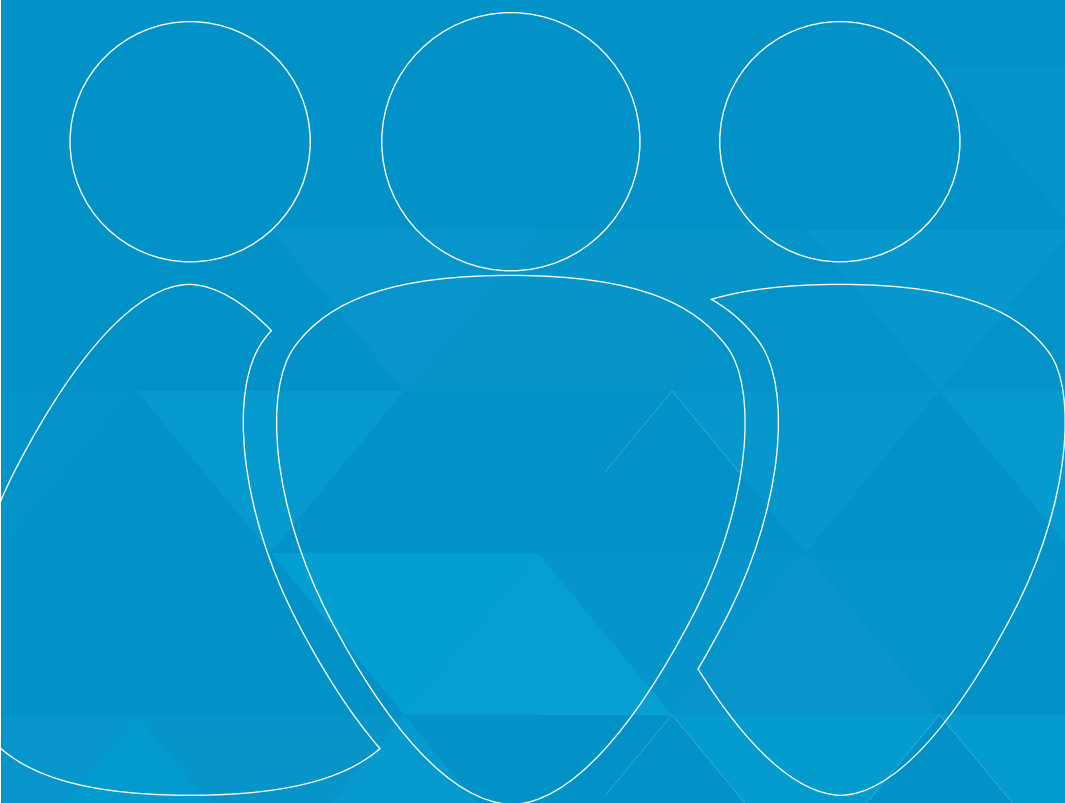
snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

18



@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

